



مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)

**الاشتراطات المهنية الواجب توافرها
للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي**

ورقة عمل تمهيدية من إعداد

الدكتور/ منصور علي محمد القضاة
مدير الإدارة الشرعية
بنك نزوى-سلطنة عمان

ورقة عمل تمهيدية

الجهات المانحة لترخيص نشاط التدقيق الشرعي الخارجي

- في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك عدة جهات رقابية تمنح تراخيص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، ومنها:
1. البنك المركزي: في معظم دول مجلس التعاون، مثل البنك المركزي العماني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنك المركزي السعودي، تقوم هذه البنوك بوضع الإرشادات والمعايير اللازمة لترخيص المدققين الشرعيين.
 2. هيئات السوق المالية: مثل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، التي تنظم الأنشطة المالية وتضع معايير للتدقيق الشرعي في الشركات المدرجة.
 3. المنظمات الدولية الشرعية: مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تصدر معايير للتدقيق الشرعي ومعايير الضبط والحوكمة الشرعية وتمنح الاعتمادات والشهادات للمدققين الشرعيين.
 4. وزارة التجارة: في بعض الدول، قد تكون هناك متطلبات إضافية من وزارات التجارة أو الصناعة لترخيص المدققين الشرعيين.
 5. منظمات مهنية: مقترحة مثل مؤسسة المهنيين الشرعيين Sharia Professionals Association أنشئت بالإمارات العربية المتحدة لترخيص من غرفة تجارة دبي عام 2020م، أو الجمعية الدولية للمدققين الشرعيين والتي خرجت بتوصيات اليوم الثاني من المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي والتي قد تقدم شهادات معترف بها في هذا المجال مستقبلاً.
- تختلف المتطلبات والإجراءات من دولة لأخرى، لذا يُفضل الاطلاع على اللوائح المحلية لكل دولة للحصول على المعلومات اللازمة.

معياري آيوفي رقم 6

التدقيق الشرعي الداخلي: وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وظيفتها مساعدة إدارة المؤسسة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفعاليتها في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

التدقيق الشرعي الخارجي: عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

حدد المعيار رقم (6) أسس إجراء عملية التدقيق الشرعي الخارجي بشكله:

1. التدقيق الشرعي الخارجي المباشر.
2. التدقيق الشرعي الخارجي القائم على فحص مستوى المطابقة، وذلك في الحالات التي تتطلبها الجهات الرقابية ذات الصلة، وحيثما يكون تقرير الالتزام "بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية" مطلوباً من إدارة المؤسسة المالية الإسلامية.

أهداف التدقيق الشرعي الخارجي:

- أ. ابداء رأي فني محايد عن مدى صدق القوائم المالية والحسابات الختامية للبنك.
- ب. التحقق من مدى التزام البنك الاسلامي بالأسس والقواعد المحاسبية والفقهية الخاصة بتنفيذ العقود الشرعية عند قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات.
- ج. التحقق من مدى التزام البنك بتنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية التي لها جوانب مالية ومحاسبية.
- د. التحقق من مدى التزام البنك بتحقيق الكفاءة عند استغلال الموارد المتاحة والفعالية في تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية.
- هـ. التحقق من التزام البنك الاسلامي بقيامه بمسؤوليته الاجتماعية.

وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي:

من أبرز معالم وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ما يأتي¹:

1. أنها وظيفة أيضًا يؤديها مراجعون خارجيون، أي لا يتبعون إدارة المؤسسة، وإنما يتبعون الجمعية العمومية وهي جهة تفوق إدارة المؤسسة في المستوى التنظيمي، من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.
2. أنها من وظائف هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة طبقًا لمعيار الضبط رقم (1) ورقم (2) وهدفها مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم إعداد تقريرها للجمعية العمومية.
3. أنها تتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية، سواء من خلال مراجعين شرعيين يرتبطون بالهيئة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير، أم من خلال مكتب خارجي متخصص يرتبط بالهيئة.

تقارير التدقيق الشرعي الخارجي حسب بعض التصورات:

نفرق في علم التدقيق الخارجي بين التقارير التالية:

- (أ) خطاب الإدارة: وهو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظرها إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية وضرورة العمل على تلافئها لتحسين كفاءة النظام من خلال استشارة مستقلة أو فرق عمل داخلية.
- (ب) التقرير الأولي: وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن التدقيق الشرعي ورأي إدارة المؤسسة بشأن كل ملاحظة. ويعد هذا التقرير من فريق التدقيق الشرعي الخارجي التابع للهيئة، وتستند إليه الهيئة بشكل مباشر في التوصل إلى الرأي النهائي في مدى التزام المؤسسة.

(ج) التقرير النهائي: وهو تقرير نمطي مختصر Short Form، ويتضمن رأي المدقق الشرعي الخارجي المتمثل في هيئة الرقابة

1. (عبدالباري مشعل- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل –ص-4)
(Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia Shariah Audit Conference on the 10th May 2011)

الشرعية في معاملات المؤسسة خلال الفترة المالية الخاضعة للتدقيق. وهذا التقرير المختصر هو الهدف الرئيس من التدقيق، ويقدم من قبل هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمؤسسة.

تقارير التدقيق الشرعي الخارجي حسب التطبيق الحالي وخاصة سلطنة عمان:

يقدم المدقق الخارجي التقارير التالية:

- (أ) خطاب الإدارة: وهو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظرها إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية وضرورة العمل على تلafiها لتحسين كفاءة النظام من خلال استشارة مستقلة أو فرق عمل داخلية.
- (ب) التقرير الأولي (long report): وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن التدقيق الشرعي ويوجه لإدارة المؤسسة والإدارة الشرعية لبيان رأي إدارة المؤسسة/ الإدارة الشرعية بشأن كل ملاحظة ويعرض على الهيئة الشرعية لإعلامها وتتابع الإدارة الشرعية الإجراءات التصحيحية المقترحة من المدقق الشرعي الخارجي.
- (ج) التقرير النهائي: وهو تقرير نمطي مختصر Short form، ويتضمن رأي المدقق الشرعي الخارجي في معاملات المؤسسة خلال الفترة المالية الخاضعة للتدقيق. وهذا التقرير المختصر هو الهدف الرئيس من التدقيق، ويقدم من قبل المدقق الشرعي الخارجي للجمعية العمومية للمؤسسة.
- وتقدم إدارة البنك تقريرها Letter of representation حول إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام للشرعية وهيكل الحوكمة وبيان الإدارة بالالتزام لمبادئ وقواعد الشرعية، يوقع من المراجع الشرعي الداخلي والرئيس التنفيذي للبنك.

الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي:

حسب التجربة الكويتية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

هو مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك بناء على ترشيح مجلس الإدارة، ويرفع التدقيق الشرعي الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية أما الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي فهي حسب التجربة الكويتية ما يلي:

1. أن يكون المكتب حاصل على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة لممارسة مهنة التدقيق الشرعي الخارجي.
2. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمسة سنوات على الأقل.
3. يجب أن يستوفي المدققون الشرعيون لدى المكتب الشروط المنصوص عليها في البند (8) من هذه التعليمات، وأن يتوافر لدى المكتب العدد الكافي من المدققين الشرعيين للقيام بمهام التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.

4. أن يكون لدى المكتب منهجية ودليل تدقيق شرعي يبين كيفية القيام بمهمة التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية.
5. يجب على المكتب فصل فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية.
6. لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أن يقدم أيّاً من خدماته إلى أي جهة مسجلة لدى البنك المركزي إذا لم يكن مرخصاً من وزارة التجارة والصناعة ومستوفياً للشروط الواردة أعلاه.
7. يتكون مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من مدققين شرعيين ويساندهم في عملهم محاسب أو أكثر ومستشار قانوني.
8. يشترط في المدقق الشرعي الذي يعمل في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي:
 - أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي فقه المعاملات بصفة خاصة، من إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت أو الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي بالنسبة للجامعات خارج دولة الكويت.
 - أو الحصول على مؤهل جامعي مناسب في المجالات الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية، مع شهادة مهنية في التدقيق الشرعي والمصرفية الإسلامية من إحدى مؤسسات المعايير أو التدريب للصناعة المالية الإسلامية مثل (AAOIFI/CIBAFI).
 - أن تكون لديه خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي.
 - ألا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم إدانته بعقوبة مقيدة للحرية.
- ومن المفضل أن يكون المدقق الشرعي الخارجي قادراً على التحدث باللغة الانجليزية، إذ يمكن أن يساعد ذلك في تحسين التواصل بينه وبين أصحاب المصالح والمسؤولين في البنك².
9. يتم تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى البنك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات مالية متتالية، ولا يتم إعادة تعيينه بعد ذلك إلا بعد مضي سنتين مالتين على الأقل.
10. يتم تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من قبل الجمعية العامة للبنك في اجتماعها السنوي.
11. ينتهي عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بانتهاء المدة المحددة لتعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك مع عدم تجديدها³.

2. (منقول من تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية صدر في 20/12/2016 البنك المركزي الكويتي ويعمل بها اعتباراً من 1/1/2020 م . ص 32-34)

3. المرجع السابق.

مكونات تقرير المدقق الخارجي:

- يجب أن يشتمل تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على الآتي:
- العقود والعمليات التي تم فحصها والاطلاع عليها وفق ما جاء في قرارات هيئة الرقابة الشرعية، وذلك كله دون الإخلال بسرية هذه التعاملات.
- الجهات المسؤولة في البنك عن إجراء العمليات التي تم فحصها ومراحل إنجازها.
- القواعد المرجعية لتلك المعاملات والمنتجات (السياسات التمويلية والاستثمارية، المخالفات – إن وجدت- لقرارات هيئة الرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات، وكيفية معالجتها والمدة المقترحة لذلك.
- عدد وتواريخ الزيارات الميدانية للبنك ونتائجها.

أين ينشر تقرير المدقق الشرعي الخارجي؟

يجب نشر تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ضمن التقرير السنوي للبنك.

تعارض المصالح^٤:

- تجنباً لتعارض المصالح، فإنه لا يجوز أن يشغل الشريك في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو تابعة منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة البنك أو يشرف على إدارة البنك أو حساباته أو التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك محل التدقيق، ويسري ذلك على الأقرباء حتى الدرجة الأولى لمن يشترك في عملية التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال البنك. ويمكن اعتبار وجود حالات تعارض مصالح مع البنك إذا كان للطرفين ارتباطات مشتركة، كما هو الحال في المشاركة في الملكية أو المشاركة في الإدارة.

4. (منقول من تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية صدر في ٢٠١٦/١٢/٢٠ البنك المركزي الكويتي ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ م . ص ٣٢-٣٤)

لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو أحد أعضائه تقديم أيًا من الخدمات الآتية إلى البنك الذي قام بتعيينه:

- العمل بأجر.
- الاستشارات الشرعية.
- التدريب بما في ذلك إقامة المعارض أو الندوات أو ورش العمل.
- تمثيلهم لدى الغير وبالأخص عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها البنوك محل التدقيق.
- الحصول على أي مزايا مالية أو عينية غير تلك التي تقرها لهم الجمعية العامة للبنك المعني، سواء أكانت تلك المزايا صادرة من البنك ذاته أو الشركات التابعة له.

دور مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي:

- لا شك أن الشهادات المهنية الصادرة عن أيوفي تلعب دوراً محورياً وهاماً في تقديم وتنظيم صناعة التمويل الإسلامي فلو نظرنا إلى محتويات شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد CSA يحتوي المنهاج حسب موقع أيوفي على الآتي:
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، من معيار 1 إلى 48.
 - معايير الحوكمة (الضبط) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، من معيار 1 – 4.
- وهذا يعطي قدراً كافياً من المعرفة الأساسية في منتجات التمويل والاستثمار والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وكذلك الحوكمة والتدقيق الشرعي.

شهادة المحاسب الاسلامي المعتمد :

يشمل برنامج المحاسب الاسلامي الجوانب التقنية الأساسية في محاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة:

- تطور الأنظمة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية، ووظائف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مفاهيم ومبادئ العمل المصرفي والمالي الإسلامي الدولي.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- استخدام معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد التقارير المالية للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المنتجات والعمليات المالية الإسلامية والأساس الشرعي لهذه المعايير.
- معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها.
- عمليات المتابعة والمراجعة.

يوفر لهم الفرصة لاكتساب معارف متقدمة في المجالات التالية:

- أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومفاهيمها.
 - القواعد والمعالجات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - تطبيقات الشريعة في المنتجات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
 - هياكل الضوابط والمتابعة الشرعية الفعالة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.
- لا شك أن هذا يعطي قدراً كافياً من المعرفة الأساسية في منتجات التمويل والاستثمار والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وكذلك الحوكمة والتدقيق الشرعي والمعايير المحاسبية والإفصاحات المالية.
- ويمكن جعل مثل هذه الشهادات متطلباً لترخيص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ومن أسس اختيار وتعيين المدققين الشرعيين.

هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية).

قبل الخوض في ذلك ومن واقع التجربة واحتكاكي بالمدقق الشرعي الخارجي وفي سلطنة عمان يكون جزء من اتفاقية المدقق المحاسبي يطلب منه إجراء تدقيق شرعي لتقديم تأكيد معقول للجمعية العامة في اجتماعها السنوي عن مدى التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية الخاصة والهيئة الشرعية العليا ومعايير أيوفي والاطر التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي، وقد لمست ضعفاً كبيراً في التنفيذ حيث ترسل متطلبات معينة تشمل نظام تأسيس البنك والهيكل التنظيمي عام وهيكل الإدارة الشرعية والسياسات والاجراءات الخاصة بالإدارة الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية وتقارير المراجعة الشرعية وتقارير المدقق الشرعي الداخلي للعام محل التدقيق وأسس توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين والبنك وقائمة التدريب الشرعي الذي تم لموظفي الإدارة الشرعية والهيئة الشرعية كذلك والتدريب الشرعي لموظفي البنك الذي تم وحساب الأعمال الخيرية اجتماع الهيئة مع مجلس الإدارة وتقرير الهيئة الشرعية السنوي للسنة محل التدقيق والسنة التي سبقتها وتقرير إدارة البنك عن اجراءات الامتثال والحوكمة وردها على الملاحظات التي أثارها المدقق الشرعي الخارجي... الخ كل هذا تجد الملاحظات في مجملها تحسينية فقط وهي عبارة عن قائمة فحص مستمدة من الإطار التنظيمي ولا توجد في الغالب منهجية ودليل تدقيق شرعي خاص به .

ويعود ذلك الضعف النوعي إلى عدة أسباب منها:

- عدم وجود الخبرة الفنية والمصرفية الكافية في مجال عمل المصارف الإسلامية .
- عدم وجود الخبرة الكافية في التدقيق الداخلي الشرعي للموظفين المستقطبين من شركات التدقيق المحاسبي.
- نقص الخبرة المحاسبية في كثير من الأحيان لدى المدقق الشرعي .
- لا وجود لمنهجية ودليل تدقيق شرعي.

التجربة العمانية (توكل لمكاتب التدقيق المحاسبي الخارجي) دون النص على معايير الصلاحية والملائمة:

ويوكل لمكاتب التدقيق الخارجي المحاسبي وخاصة الشركات الكبرى مثل Deloitte, PWC, KPMG, EY ويرفع المدقق الشرعي

الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية والبنك المركزي العماني

1. يجب على المؤسسات المرخصة أن تُشرك طرفاً ثالثاً مستقلاً لإجراء تدقيق شرعي سنوي خارجي مستقل. والغرض من

هذا التدقيق هو إضافة المصداقية للتدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المرخصة من خلال تأييد مستقل. وهذا

أيضاً يعزز ثقة الجمهور في مشروعية المؤسسات المرخصة.

2. يجب أن يكون أي تدقيق شرعي مستقل مشابهاً في نطاقه للتدقيق الشرعي الداخلي. وهذا لا يعني تقديم رأي حول

مشروعية قرارات لجنة الرقابة الشرعية. وعليه فقط أن يقيم مدى تنفيذ إدارة المؤسسة المرخصة للقرارات التي

تتخذها لجنة الرقابة الشرعية.

3. يجب أن يقدم التدقيق الشرعي المستقل تقريره إلى مجلس إدارة المؤسسة المرخصة والبنك المركزي، مع نسخة إلى

لجنة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المرخصة.

في التجربة العمانية نجد عدم اشتراط البنك المركزي العماني الحد الأدنى من المؤهلات لمن يشغل التدقيق الشرعي الخارجي

مثل شهادة المدقق الشرعي المعتمد والمحاسب الشرعي المعتمد هي ما يسمى معايير الصلاحية والملائمة على الأقل في سلطنة

عمان على غرار ما هو مفصل في بنك الكويت المركزي ومصرف الامارات المركزي على سبيل المثال في معيار التدقيق الشرعي

الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث نص على المتطلبات الرقابية للتدقيق الخارجي للمصارف بدول مجلس التعاون الخليجي بالتفصيل كما في الورقة

المرفوعة من البنك المركزي العماني كما في يونيو عام 2016 من لجنة الإشراف والرقابة المصرفية بدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربي ولم ينص على المتطلبات الرقابية للتدقيق الشرعي الخارجي .

التجربة البحرينية :

في عام 2019 أصدر مصرف البحرين المركزي قراراً يلزم جميع المصارف الإسلامية تعيين مكتب للتدقيق الشرعي الخارجي لإبداء رأي محايد عن امتثال المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية والحوكمة الشرعية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ولا يوجد أي اشتراطات من حيث التأهيل والخبرة وعدد سنواتها وأي معايير لاختيار المدقق الشرعي.

التجربة الكويتية ومثلها الإماراتية الى حد ما (مكاتب تدقيق شرعي خارجي مستقلة) حيث أتوجه للتوصية باعتمادها كحالة معيارية يجب تعميمها مع تطوير معايير الصلاحية والملائمة لتشمل الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي مثل CSA و CIPA وغيرها مع الخبرات العملية في مجال التدقيق الداخلي والعمل بالمصارف الإسلامية لمدة تزيد عن 5 أعوام على الأقل وأن يجيد اللغة العربية والانجليزية. مع وجود جهة مستقلة تضع معايير واضحة لتقييم أداء المدقق الشرعي الخارجي وهذه نقطة جوهرية ومهمة للوصول الى الجودة والكفاءة.

مع ملاحظة أن التجربة الاماراتية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاماراتي سمح كما في المادة 2\7 من ص 9 يمكن للمكاتب التي تمارس التدقيق الخارجي غير المتخصصة في التدقيق الشرعي الخارجي أن تقوم بالتدقيق الشرعي الخارجي ما دامت تتوافر على المعايير المنصوص عليها في هذا المعيار وتكون معتمدة من المصرف المركزي (راجع معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي الإماراتي).

مع العلم أن معيار التدقيق الشرعي الخارجي الاماراتي أوسع من حيث المضامين والمحتويات من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي عام 2016 والتي بدأ العمل بها من عام 2020م.

هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية).

أرى أنه من المهم ابراز هذا الدور المحوري للمدقق الشرعي الخارجي وعليه فالأمريسيان في مسألة منح الترخيص هل لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي ما دام توفرت الاشتراطات اللازمة من حيث التأهيل والخبرة والمعرفة الشرعية على ما تم بيانه سابقاً ولا تتخذ كأمر كمال وليس نوعي وضروري يقوم به مكتب التدقيق المحاسبي تلبية لمتطلبات الجهات الرقابية حتى لاحظنا أنه لا تتم في معظم الأحيان زيارة فعلية للبنك الاسلامي محل التدقيق الشرعي الخارجي بينما تتم معظم الأمور عن بعد ويرسل رابط توضع فيه المستندات المطلوبة في قائمة الفحص. وكأنه مراجعة لعمل الإدارة الشرعية فقط دون وجود ابداع وتميز وملحوظات تركز على الانحرافات المهمة كما لا يوجد دليل عمل مهني واضح لدى المدقق الشرعي مرتبط بمعيار محدد من ابوفي او غيرها.

وعليه فإن منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي يمكن أن يتم لمكاتب الاستشارات الشرعية أو لمكاتب التدقيق المحاسبي، ويعتمد ذلك على الإطار القانوني والتنظيمي في كل بلد.

التجربة الكويتية:

مكاتب الاستشارات الشرعية: غالبًا ما تُعطى هذه المكاتب دورًا أكبر في تقديم الاستشارات الشرعية والتأكد من التوافق مع أحكام الشريعة.

مكاتب التدقيق المحاسبي: قد تُفوض بعض مكاتب التدقيق المحاسبي بممارسة التدقيق الشرعي، لكن يجب أن يكون لديها خبراء في الشريعة لضمان التوافق.

التجربة العمانية

ترخيص مزدوج: تُمنح مكاتب التدقيق المحاسبي تراخيص لممارسة التدقيق الشرعي، مما يعكس دمج الجوانب المالية والشرعية.

التوافق مع الشريعة: يتم التأكد من أن مكاتب التدقيق لديها خبراء في الشريعة لضمان الامتثال.

التجربة البحرينية

التركيز على مكاتب التدقيق المحاسبي: البحرين تُشجع على دمج التدقيق الشرعي ضمن خدمات مكاتب التدقيق المحاسبي، مما يعزز من موثوقية النتائج.

التنظيم: هناك تنظيم قوي يضمن أن مكاتب التدقيق تستوفي الشروط اللازمة لممارسة التدقيق الشرعي.

بشكل عام، يُفضل منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب التدقيق المحاسبي، حيث تمتلك هذه المكاتب الخبرة اللازمة في الجوانب المالية والمحاسبية، مما يضمن دقة وموثوقية عملية التدقيق. يجب أن يكون هناك تعاون بين مكاتب التدقيق والمستشارين الشرعيين لضمان الامتثال الكامل لأحكام الشريعة.

هل يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل، أم يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي بشكل منفصل وباشتراطات مستقلة عن تلك المتعلقة بمنح نشاط التدقيق الشرعي الداخلي.

اعتقد أهمية الفصل بين الأمرين في المتطلبات والتأهيل والاشتراطات لأن وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي في معظمها هي تقديم تأكيد مستقل عن الالتزام الشرعي للمؤسسة وقوة جهاز الرقابة الشرعية للمؤسسة ونظام الحوكمة الشرعية لها، بينما العمل الفعلي والتنفيذي يقع على عاتق التدقيق الداخلي فإذا تم توضيح المهام والمسؤوليات والاشتراطات الفنية والمهنية اللازمة لكلاهما فيمكن منح الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل لكن في حال تم اختيار المكتب للتدقيق الخارجي فيكون هناك اشتراطات مختلفة منها أن لا يكون مارس نشاط التدقيق الشرعي الداخلي المباشر لأكثر من ثلاث سنوات سبقت تاريخ التعاقد على التدقيق الشرعي الخارجي أي تكون هناك فترة انقطاع تزيد عن 3 سنوات حتى لا يدقق على عمله ويكون هناك موضوعية واستقلالية وحيادية.

أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير.

إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات المتعلقة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية له أهمية كبيرة تتجلى في عدة جوانب:

1. تعزيز التوافق مع الشريعة: تضمن هذه الاشتراطات أن تكون جميع العمليات المالية والمصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز الثقة في النظام المالي الإسلامي.
 2. تحسين جودة التدقيق: تطبيق معايير التدقيق الشرعي يساعد على تحسين جودة التدقيق والمراجعة، مما يعكس التزام المؤسسات المالية بتطبيق أفضل الممارسات.
 3. حماية العملاء والمستثمرين: من خلال الالتزام بهذه المعايير، تُحمي الجهات الرقابية حقوق العملاء والمستثمرين، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية.
 4. تعزيز الشفافية: تساهم هذه الاشتراطات في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية، مما يعزز من سمعة المؤسسات المالية الإسلامية.
 5. تسهيل التعاون الدولي: من خلال اعتماد معايير موحدة، يمكن تسهيل التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى عالمي، مما يعزز من استقرار السوق.
 6. توفير إطار قانوني واضح: تعطي هذه الاشتراطات إطاراً قانونياً واضحاً للمؤسسات المالية، مما يسهل عملية الالتزام ويساعد في تجنب المخالفات.
 7. تحفيز الابتكار والتطوير: تُمكن هذه المعايير المؤسسات من الابتكار في تقديم المنتجات والخدمات المالية بطريقة تتماشى مع القيم الإسلامية.
- إجمالاً، فإن إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة يعزز من فعالية وكفاءة النظام المالي الإسلامي ويضمن استدامته.

قضايا تنظيمية تستلزمها مهنة التدقيق الشرعي الخارجي:

لا بدّ من تنظيم المهنة بإقرار القوانين واللوائح الملزمة وإنشاء المؤسسات الرسمية التي تعمل على رعاية المهنة وتطويرها وتكون مظلة لمزاولة المهنة من قبل المدققين الشرعيين، ولاستكمال ذلك سواء على مستوى الدولة أو بشكل عالمي يقترح ما يأتي⁵:

5. أنظر عبد الباري مشعل- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل -ص-13 .

Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia Shariah Audit Conference on the 10th May 2011، والبيان الختامي للمؤتمر

الرابع للتدقيق الشرعي والتوصيات الصادرة عنه 18-19 ذو الحجة 1434هـ 23-24 أكتوبر 2013 م فندق ريجنسي المنامة - مملكة البحرين.

- أ. اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.
- ب. إقرار نظام للمدققين الشرعيين الخارجيين يتناول شروط مزاولة المهنة ومنح الترخيص الخاص بذلك من حيث المتطلبات القانونية والعلمية والمهنية.
- ج. إنشاء سجل للمدققين الشرعيين المرخص لهم بمزاولة المهنة، تحت مظلة الجهة الإشرافية، بحيث لا يجوز لأحد مزاولة المهنة ما لم يتم قيده في هذا السجل.
- د. إقرار القواعد العامة للحصول على الزمالة في التدقيق الشرعي الخارجي.
- هـ. إنشاء لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- و. إقرار دليل للرقابة النوعية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- ز. إقرار دليل للفحص الدوري تستخدمه مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في عملها.
- ح. إقرار نظام للمساءلة والمحاسبة والجزاءات تجاه حالات الإخلال والتقصير بحيث يتضمن هذا النظام أنواع المخالفات والجزاء الملائم لكل نوع.
- ط. إنشاء جمعية المدققين الشرعيين الخارجيين وتضم في عضويتها مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي التي تنطبق عليها شروط نظام المدققين الشرعيين المعتمد.
- ي. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة محلياً و إقليمياً ودولياً لوضع صيغة ملائمة لإضفاء الصيغة الإلزامية على كل ما سبق.
- ك. إقرار آلية رسمية لاعتماد شهادات الخبرة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- ل. إقرار نظم مالية لتوفير الإيرادات الكافية لإنجاز ما سبق. ومن ذلك فرض رسوم العضوية والتسجيل في الزمالة والحصول على شهادات الخبرة والقيود في السجل... إلخ.

الخلاصة:

يمكن الاعتماد على التجربة الكويتية في منح الترخيص لنشاط التدقيق الشرعي الخارجي المستقل ولا يوكل لمكاتب التدقيق المحاسبي ولا ضير في اتباع التجربة الاماراتية والعمانية مثلا في امكانية الترخيص لمكاتب التدقيق المحاسبي الخارجي لإجراء التدقيق الشرعي الخارجي اذا كان من يقوم بذلك لديه المؤهلات ويحقق الاشتراطات المطلوبة للقيام بعمله بدقة واحترافية وموضوعية واستقلالية اخذا بعين الاعتبار ما تم تدوينه في النقاط السابقة التي تتحدث عن القضايا التنظيمية وكما نص عليه في سبق من النقاط وفي ما يلي الخلاصة هذه.

وتكمن أهمية الاشتراطات في ضمان جودة التدقيق الشرعي الخارجي. مع ضرورة وجود جهة محايدة تعمل على وضع معايير لتقييم أداء المدقق الشرعي الخارجي وهذه مسألة تكاد معظم التجارب المذكورة أعلاه تغفل عنها وهذه يجب أن تكون توصية مهمة من مؤتمر شوري بضرورة تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.

المؤهلات العلمية المطلوبة للمدقق الشرعي الخارجي

شهادة جامعية

• شهادة في الشريعة الإسلامية أو ما يعادلها.

شهادات مهنية

• شهادات متخصصة في التدقيق الشرعي CIPA, CSSA

خبرة عملية

• خبرة لا تقل عن 5 سنوات في التدقيق على البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الإسلامية.

• مهارات في إعداد التقارير الشرعية وتقديم التوصيات.

• القدرة على تقييم مدى التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية.

• المعرفة بالمعايير الشرعية والقانونية وتشمل:

أ. معايير أيوفي وضرورة اتقانها.

ب. القوانين والتشريعات المحلية ذات الصلة والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ج. القدرة على تفسير المعايير الشرعية وتطبيقها.

دورات تدريبية

• دورات في معايير التدقيق الشرعي والمحاسبي الصادرة عن AAOIFI

الالتزام بأخلاقيات المهنة وتشمل الآتي:

- الأمانة والنزاهة

• الموضوعية في أداء العمل.

- سرية المعلومات

• عدم استغلال المعلومات لتحقيق مصالح شخصية.

- تجنب التضارب

• الإفصاح عن أي علاقات مع المؤسسة قيد التدقيق.

(هناك ما نسبته 5-10% من المدققين يتم استبعادهم بسبب مخالفات أخلاقية).

الكفاءة المهنية والتطوير المستمر

• تطوير المعرفة

• الاطلاع على التطورات

• المشاركة في الأبحاث

(متوسط عدد ساعات التدريب المهني المستمر المطلوبة سنوياً: 40-50 ساعة).

من معايير الملائمة والصلاحية في اختيار المكاتب :

1. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمسة سنوات على الأقل.
2. أن تكون لديه منهجية ودليل تدقيق شرعي واضح.
3. اللغة العربية والانجليزية مهمة في عمل المدقق الداخلي والخارجي أيضاً.

التقييم المستمر

ضرورة تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.

يمكن أن يوكل ذلك أيضاً للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف مثلاً.

”تم بحمد الله“

